التاريخ 2019/07/07

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	تهنئة جامعة البترا بشهادة الاعتماد البريطاني	16 أ	الغد
.2	في ندوة على هامش موسم أصيلة الثقافي الحادي والأربعين: هل يضرب العالم العربي موعدا مع إصلاح منظومة التعليم؟ (يشير عدنان بدران، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، إلى أن نظم التعليم العربية مازالت تعيش على هامش المجتمعات)	موقع صحيفة القدس العربي	
.3	قطر تقلص اعتمادها للجامعات الأردنية إلى 6 فقط	4	الدستور
.4	المعاني: نتلمس مواطن الخلل في الجامعات لإيجاد حلول للعثرات	4	الدستور
.5	المعاني نتابع سحب اعتماد جامعات أردنية من الكويت وتعليمنا مازال بالمقدمة	2	الرأي
.6	اجتماع نيابي حكومي لبحث قرار الكويت تقليص اعترافها بالجامعات	2	الرأي
.7	جامعة مؤتة: إلغاء اعتمادنا في الكويت إجراء تنظيمي	2	الرأي
.8	شنغهاي يصنف الأردنية ضمن أفضل الجامعات العالمية	12	الرأي
.9	التعليم العالي: إشكالية أم مشروع أزمة * أحمد حمد الحسبان	18	الرأي
.10	الجامعات الأردنية إلى أين؟ *أحمد الحوراني	18	الرأي
.11	جامعاتنا وناقوس الخطر! باسم سكجها	28	الرأي
.12	جودة التعليم الكويتية تنتقد ضم جامعة الأميرة سمية ضمن قائمة الجامعات الأردنية المعتمدة	8	القبس الكويتية
.13	الكويت: تحديث مستمر لقوائم الجامعات لاستبعاد الضعيفة	8	القبس الكويتية
.14	المعاني: تعديلات قانونية تلغي التدريس خارج الحرم الجامعي وفي مكاتب الارتباط	6 أ	الغد
.15	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

89853
جامعة البترا
جامعة البترا
تهنئة وتبريك
يتقدم رئيس جامعة البترا
الأستاذ الدكتور مروان المولا
بالتهنئة والتبريك من أعضاء الهيئتين الأكاديمية
والإدارية وطلبة الجامعة بمناسبة حصول الجامعة
على الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة بمرتبة
"الجامعة المتميزة" "Premier University"
ASIC
شهادة الاعتماد البريطاني الدولي
Accreditation Services for international Schools, Colleges
وهي أول جامعة أردنية في المملكة تحصل على هذا
الاعتماد على مستوى الجامعة
TÜV AUSTRIA HELLAS
EN ISO 9001 : 2015
No.: 0517386027776
الأيزو 9001 : 2015
جودة
ABET
ACPE INTERNATIONAL

.1

في ندوة على هامش موسم أصيلة الثقافي الحادي والأربعين: هل يضرب العالم العربي موعدا مع إصلاح منظومة التعليم؟

4 - يوليو - 2019

0 حجم الخط

أصيلة .«القدس العربي»: تمحورت ندوة «التماسك الاجتماعي والتنوع في نظم التعليم العربية»، المنعقدة في إطار موسم أصيلة الثقافي الحادي والأربعين، حول واقع التعليم العربي في علاقته بالتحولات الاجتماعية والثورة المعلوماتية. كما طرحت أشغالها رهانات المستقبل العربي في ظل انهيار المؤسسات والمشاريع التعليمية العربية.

من المخرجات الأساسية، التي طرحها المشاركون في ندوة «التماسك الاجتماعي والتنوع في نظم التعليم العربية»، إشراك المجتمعات العربية في عملية إصلاح التعليم، وتمكين المواطنين من فرص التكافؤ الاجتماعي، ومدهم بمفاتيح التنمية والنهضة، والعمل على تدارك تداعيات انهيار المشروع العربي المشترك، وانهيار المؤسسات داخل العديد من الدول العربية، وانحسار المنظومة القيمية وتآكل الهوية وتصاعد الهويات الفرعية. ففي هذا السياق، يشير عدنان بدران، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، إلى أن نظم التعليم العربية مازالت تعيش على هامش المجتمعات، حيث لا تساعد على مواكبة التحديث وتحقيق النهضة. كما اعتبر أنه إذا كانت النظم التعليمية تروم تحقيق التماسك الاجتماعي، فعليها أن تقضي على التناقض الحاصل بين سياسة الدولة والشعوب، وأن تحيّد الفوارق بين المذاهب الفقهية بتشجيع حرية الاجتهاد والفكر، وأن ترفع التناقض بين الحضارات.

من جانبه، ينطلق عبد الله ساعف، وزير التربية السابق، في تحليله معضلة التعليم من إشكاليتين: الأولى قوامها أن القرار يؤثر فيه عدة فاعلين داخليين وخارجيين (المنظمات الدولية مثلا)، والثانية مفادها المسار اللامركزي الذي اتخذته التحولات السياسية في كثير من البلدان العربية، ليؤكد على ضرورة عدم استصغار ما يجري حاليا في البرامج التعليمية، ولو أنه ينبه إلى أن المسألة باتت صعبة بالنظر إلى الظروف الجارية، فضلا عن صعوبة التنبؤ بحاجات المرحلة المقبلة.

في هذا السياق، يميز ساعف بين مفهومين أساسيين هما: الاندماج الوطني والتماسك الوطني، حيث يشير إلى أن المفهوم الأول يمكن أن يتحقق من خلال الهوية والثقافة والدين، وكل ما من شأنه أن يوحد السكان في بلاد ما، ويجعلهم يتعايشون في ما بينهم، وأن المفهوم الثاني يرتكز، على عملية تحققه، على نمط توزيع الموارد وجبر الضرر وتصحيح أوضاع مختلة معينة... هنا، ينبه ساعف إلى أن التعليم يقع بين الاندماج والتماسك، حيث يقول إنه «قليلا ما نجد التعليم يذكر بين قضايا الاندماج الوطني، حيث اعتدنا أن نتعامل معه ضمن دائرة التماسك الاجتماعي. كما ينبه إلى أن التعليم يطلب منه على الدوام أن يواكب التحولات الاجتماعية، ويؤثر في المجتمع، ويلعب دورا أساسيا في ظهور مجتمع المعرفة والثقافة الرقمية، ويغير القيم والثقافة السائدة، ويساعد على الانتقال الديمقراطي، وينشر ثقافة المواطنة.. إذ يتساءل ساعف هنا: هل بمقدور التعليم أن يقوم بهذا؟ يجيب قائلا «إننا نحمل التعليم أكثر مما يحتمل، وننتظر من المدرسة أن تقوم بهذه الأدوار التي تتجاوز طاقته». ثمة نقطة لافتة لنظر ساعف، قوامها أن الخطاب حول التعليم خطاب أزمة، داعيا إلى الخروج من خطابات الهدر المدرسي والاكتظاظ وغياب التجهيزات... هنا، يرى المتدخل أن هذه الحالة النفسية تفسرها عوامل سوسيولوجية، منها، أن المدرسة تمثل نوعا من السلطة الاجتماعية. ومن هنا، فإن كل من ينتقد المدرسة، فهو يصفي حساباته مع السلطة السياسية، حسب قول ساعف.

هناك صعوبات كثيرة فعلا، كما يرى الوزير المغربي السابق، لكن هناك هامشا لحركة الإصلاح. إذ «يجب أن نعترف بأن هناك إصلاحات مهمة في السياسة العمومية، التي أصبح عمرها لا يتعدى خمس سنوات»، كما يقول. من جانب آخر، ينبه ساعف إلى أن المعدلات العالية لا تدل على أن الطالب الذي حصل عليها سيتفوق في دراساته الجامعية. هنا، يرى أن اختيار الطلبة في بعض الشعب والكليات بناء على النقاط المحصل عليها هو اختيار ملتبس، حيث يذكر أن الدراسات تبين «أننا خلقنا نخبوية فارغة وغولا رهيبا على المستوى الوطني»، إذ يخلص إلى أن مسألة الاستحقاق في الحالة المغربية أوصلت المجتمع إلى حالات مَرَضية خطيرة تستدعي مراجعة آنية جذرية.

> يرجع كايد هاشم، عضو منتدى الفكر العربي في الأردن، إشكاليات وأزمات العالم العربي إلى تحولات المنظومة التعليمية والعولمة والثورات التكنولوجية المتلاحقة، وكذا الأوضاع الداخلية، التي تفجرت بأشكال مختلفة والتحولات العامة الناتجة عن ذلك.

أما أحمد أوزي، الباحث المغربي في كلية علوم التربية في الرباط، فقد تناول في مداخلته مجمل مظاهر الثورة الرقمية وانعكاساتها على مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. إذ يوضح مدى التحول العميق الذي أحدثته هذه الثورة في المجتمعات العربية والعلاقات الإنسانية، إلى جانب تركيزه على انعكاساتها على مجال التعليم وتأثيرها في بنياته ونظمه ونوع الكفاءات والمهارات المتداولة في مقرراته وبرامجه، وكذا علاقته بسوق العمل، إلخ. أضف إلى هذا تحليله لأدوار ومهام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية/ التعلمية، ودور الذكاء الصناعي في تحقيق جودة التعليم. هنا، يؤكد أوزي على ضرورة أن يعي المدرس المستجدات التعليمية الجديدة، بغية مساعدة المتعلمين على التكيف معها والمساهمة في أن تساير المدرسة التحولات التي تفرضها الثورة المذكورة.

بدوره، يرجع كايد هاشم، عضو منتدى الفكر العربي في الأردن، إشكاليات وأزمات العالم العربي إلى تحولات المنظومة التعليمية والعولمة والثورات التكنولوجية المتلاحقة، وكذا الأوضاع الداخلية، التي تفجرت بأشكال مختلفة والتحولات العامة الناتجة عن ذلك. إذ يعتبر أن هذا الواقع يؤشر إلى انخفاض جودة التعليم وانخفاض النتائج الاقتصادية وارتفاع البطالة، موضحا أن الدول العربية لا تستفيد من نسبة الشباب ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة، التي تصل اليوم إلى 66%؛ أي ما يعادل 100 مليون شاب عربي.

وترى القاصة والروائية الجزائرية عائشة بنور أن أسباب فشل التعليم لا يعود إلى الموارد البشرية، وإنما إلى غياب المناخ الديمقراطي في البلدان العربية، وقمع الحريات، وبروز ظواهر التعصب والتطرف الديني الناتجة عن سيادة الجهل وتفشي الأمية. وفي الآن ذاته، تعتبر أن الرهان الأساس لإصلاح التعليم يكمن في التركيز على صناعة أجيال المستقبل، من خلال بناء شخصية الطفل. كما تراهن بنور على محاربة الغزو الثقافي الأجنبي الذي يضرب الهوية والقيم العربية في الصميم، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير المنظومة التعليمية في علاقتها بالثورة التكنولوجية والبحث العلمي. فهل يمكن للعالم العربي أن يضرب موعدا مع إصلاح للمنظومة التربوية؟ وهل يمكنه أن يصنعه بإمكاناته الذاتية؟ هذا الأمر ممكن، لكنه يمثل تحديا كبيرا في الوقت الراهن. يقتضي هذا التحدي الرامي إلى إصلاح المنظومة ضرورة احترام التعددية (التي تمثل خصوصية في الآن ذاته) داخل كل دولة عربية، والحرص على تحقيق الوحدة من خلال هذه التعددية وبناء الانسجام والتماسك بينها، من خلال تعميم المعرفة، حسبما يراه عبد اللطيف عبيد، وزير التربية التونسي السابق. فإلى جانب الغزو الأجنبي المتزايد، الذي يعتبره عبيد غزوا سافرا، يكمن أكبر خطر في التعليم غير الحكومي، الذي يهمش اللغة العربية في مجالات تدريس العلوم، ويرتكز في ذلك على اللغات الأجنبية، الفرنسية بالخصوص.

وينطلق الباحث المختار بنعبدلاوي، في حديثه عن معضلة التعليم من التجربة المغربية، لكونها تتقاطع كثيرا مع التجارب المغاربية، وتتشابه اليوم أكثر فأكثر مع عدد من التجارب العربية. إذ يرى أن المخاطر الكبرى التي يطرحها تغييب المقاربة الإدماجية اليوم تتمثل في أن المضي في عملية الخوصصة سوف يؤدي ليس فقط إلى تهميش مؤسسات التعليم العمومية (بسبب الفوارق في الموارد والوسائل الديداكتيكية والخبرات المتراكمة)، وإنما أيضا إلى تمكين أبناء الطبقات العليا والمتوسطة من تحسين وضعياتهم باستمرار، مقابل التهميش المتزايد للتلاميذ من الطبقات الدنيا، في ظل انعدام تكافؤ الفرص. أما الحل، فيكمن، حسب قوله، في «ألا تبقى المدرسة جزيرة معزولة داخل الحي، ترتفع أسوارها كحاجز كبير بينها وبين العالم المحيط بها، بل أن تنفتح على هذا المحيط وأن تتفاعل معه، وهذا ما يمكن أن يوفر لها تواصلا حيا مع المجتمع، وأن تستقطب عددا من الموارد، وفي الوقت نفسه، أن توفر لتلاميذها الحماية من مخاطر العنف، وترويج المخدرات، وأشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حافظت المدرسة العمومية على موقع مركزي في المنظومة التعليمية، وإذا تم تأهيلها وإعادة الاعتبار لها».

قطر تقلص اعتمادها للجامعات الاردنية الى 6 فقط

الهاشمية : لا تغيير على الاعتماد واستمرار القبول
« مؤتة » : القرار مؤقت لتحقيق التوازن في اعداد المقبولين
التربية النيابية تدعو لاجتماع يناقش الاسباب لايجاد الحلول

عمان ، محافظات –

نجاة الحميدات journalist najat alhmeidat

ابراهيم ابو زينه ibraheem mahmood

قررت وزارة التعليم العالي القطرية، إلغاء اعتماد 7 جامعات أردنية، والإبقاء على الاعتراف بـ6 جامعات فقط.

ويأتي قرار الوزارة القطرية، بعد قرار نظيرتها الكويتية بإلغاء اعتماد 15 جامعة أردنية واعترافها بـ5 فقط.

وحددت الوزارة القطرية الجامعات الأردنية المعترف بها وهي: الأردنية، الهاشمية، العلوم والتكنولوجيا، اليرموك، البلقاء التطبيقية، وجامعة الأميرة سمية.

وتعقيبا على قرراي الكويت وقطر، اكدت جامعة مؤتة ان ما تناقلته المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي حول قيام دولتي الكويت وقطر الشقيقتين بإلغاء اعتماد مجموعة من الجامعات وابقاء بعضها يحتاج الى التوضيح

وقالت الجامعة في بيان لها ان القرار لا يعني إلغاء الاعتماد لاعتبارات لها علاقة بجودة التعليم أو مستوى الجامعة الأكاديمي، وإنما وقف القبول المؤقت لبعض الجامعات ، لتحقيق توازن في إعداد الطلبة المقبولين في تلك الجامعات ،حيث بلغت اعداد الطلبة القطريين في جامعة مؤتة اكثر من 700 طالب وكذلك الطلبة الكويتيين قرابة 300 طالب ،حيث ان دولة قطر الشقيقة اعادت النظر في توزيع الطلبة بين الجامعات منذ فترة طويلة ،والذي ينطوي على وقف القبول المؤقت في جامعات ومنها مؤتة .

وقالت الجامعة لذا نؤكد ان وقف القبول مؤقت ولا يقلل من مستوى جامعاتنا والتي تحظى بسمعة أكاديمية وبحثية على المستوى المحلي والعالمية ،وإنما لغايات تنظيمية تخص تلك الدول.

من جانبه أكد مسؤول أكاديمي مطلع في الجامعة الهاشمية ان الجامعة معتمده لدى دولة الكويت ولا تغيير على الاعتماد واستمرار القبول .

وبين المسؤول عمادة التطوير الاكاديمي والتواصل الدولي في الجامعة دأبت على متابعة الاعتمادات المحلية والدولية لكافة البرامج الاكاديمية في الجامعة الهاشمية مما كان له الاثر الكبير في الجودة النوعية لطلبتها الخريجين.

مشيرا إلى أن المتابعه تلك اتاحت للجامعه التنافس الكبير على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي وذلك من خلال دخول الجامعة الهاشمية في التصنيفات العالمية والاقليمية والمحلية وادى الى استمرار وزارة التعليم العالي في دولة الكويت الشقيقة على اعتماد الجامعة الهاشمية من ضمن الخمس الجامعات الاردنية المعتمدة لديها.

من جهته ، قال رئيس لجنة التربية النيابية الدكتور إبراهيم البدور ان اللجنة بصدد عقد اجتماع نيابي حكومي بحضور وزيري الخارجية والتعليم العالي وهيئة الاعتماد للتباحث حول قرار دولتي الكويت وقطر الشقيقتين مؤخرا بتقليص اعترافهما بعدد الجامعات الأردنية المعتمدة.

ولفت الدكتور البدور في تصريح صحفي امس السبت الى ان الاجتماع الذي دعت اليه اللجنة سيتناول جملة من المعطيات والأسباب التي دفعت تلك الدول الشقيقة الى اتخاذ تلك القرارات وصولا لإيجاد تصورات واضحة بهذا الشأن.

وزاد ان اللجنة تسعى من اجتماعها الذي ستعقده مع الجهات ذات العلاقة الى تحديد مواطن الخلل ليتسنى لها معهم وعبر تظافر الجهود الى إيجاد الحلول المناسبة.

وأشار البدور الى ان تلك القرارات التي أصدرتها دولتا الكويت وقطر الشقيقتين لا يقتصر تأثيرها على القطاع التربوي فقط بل على الاقتصاد الوطني، لافتا الى ان هناك قرابة 39 ألف طالب وافد بالأردن ينعكس وجودهم على كافة القطاعات ما يشكلون رافدا مؤثرا يتوجب رعايته والاهتمام به.

ودعا البدور الخارجية الأردنية الى اتخاذ كافة السبل الناجعة التي من شانها بيان الأسباب الحقيقية خلف تلك القرارات وإيجاد الحلول لها عبر سفرائنا المعتمدين لديهم وعبر لقاء سفرائهم المعتمدين لدى المملكة.

3 آلاف قطري معظمهم في جامعة واحدة

المعاني: نتلمّس مواطن الخلل في الجامعات لإيجاد حلول للعثرات

عمان- أمان السائح

aman alsayeh

أعلن وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي د. وليد المعاني ان تعليمنا العالي بألف خير ونحن نتلمس وتلمسنا مواطن الخلل في بعض الجامعات وبدأنا منذ عام 2018 بايجاد حلول لتلك العثرات، وبدئ العمل فعليا على حلها من خلال قرارات مجلس التعليم العالي والعديد من الاجراءات الخاصة بذلك.

وقال المعاني في تصريح لـ» الدستور» انه لا توجد انعكاسات سلبية على التعليم العالي ومؤسساته لقراري الكويت وقطر بشان عدم الاعتراف ببعض الجامعات الاردنية، معتبرا ما حصل سيكون دافعا وحافزا للجامعات الاردنية لتصحيح اخطائها ان وجدت وتصويب أوضاعها ايضا.

واكد ان تعليمنا العالي ما زال بألف خير ولا يزال الاردن بمؤسساته التعليمية جاذبا للطلبة من مختلف الجنسيات.

وقال ان موضوع الكويت الشقيقة الان بين أيدي الدبلوماسيين في البلدين، وطالبنا بتوضيحات سيتم على اثرها التباحث بالموضوع خلال الفترة القادمة، مؤكدا ان الوزارة علمت بوقت متاخر عن زيارة هيئة الاعتماد الكويتية لبعض الجامعات الاردنية واتخذت على اثرها هذه القرارات، مع العلم ان الهيئة لم تزر الا بعض الجامعات الاردنية.

واكد ان الوزارة تلتقي دوما وبشكل دوري مع المستشارين الثقافيين بالاردن لتقف معهم على اوضاع طلبتهم وتدارس مطالبهم واحتياجاتهم بكل المجالات ولَم نتلق اَي ملاحظات خلال الفترات الماضية، وان ملاحظاتهم أخذت بعين الاعتبار وتم العمل على حلها.

واشار الى ان الوزارة تداركت العديد من الاخطاء ومنعت كافة الجامعات من التدريس خارج الحرم الجامعي، كما منعتها من ان تدرس بأي من مكاتب الارتباط كما منعت برامج « نهاية الاسبوع المكثفة».

وعرض المعاني لواقع الجامعات الاردنية، مبينا ان هنالك حوالي مليون خريج تخرجوا من الجامعات الاردنية ومنهم العديد من غير الاردنيين، الذين احتلوا مناصب رفيعة في الخليج العربي والعراق وتركيا وماليزيا.

واشار الى ان هنالك حوالي 40 % من اعضاء الهيئة التدريسية هم خريجو جامعات امريكية و30 % خريجو جامعات بريطانية، كما ان هنالك اربع عشرة جامعة مصنفة ضمن افضل الجامعات العربية.

واكد انه لدينا 44 الف طالب من 105 دول مختلفة، كما لم ترد للوزارة اية ملاحظات سلبية عن مستوى خريجي الاردن من عرب واجانب عند العمل في بلادهم.

وحول موضوع الطلبة القطريين قال المعاني انه اتصل مع الملحق الثقافي القطري بعمان امس واعلمه ان الموضوع يتعلق بإعادة توزيع الطلبة بالجامعات الاردنية وعددهم حوالي 3 الاف طالب معظمهم في جامعة واحدة والقرار يتعلق بضرورة توزيعهم على الجامعات الاردنية بكل مناطقها بالمملكة للاستفادة من الجامعات جميعها وليندمجوا بالمجتمع الاردني كاملا . واضاف المعاني وبناء على حديث الملحق القطري فان الموضوع لا علاقة له بتدني او ارتفاع مستوى اَي جامعة وقد اعلم الجانب القطري جامعات بعينها قبل فترة اَي قبل قرار دولة الكويت الشقيقة .

واضافان ان الجانب القطري سيصدر بيانا رسميا خلال اليومين القادمين يوضح التفاصيل مشيرا الى ان الجانب القطري سيعلق قبول طلبته ببعض التخصصات بما ينسجم وحاجة سوق العمل ، مؤكدا انهم ايضا سيعلنون فتح الباب للتسجيل بالجامعات الاردنية بتخصصات محددة يحتاجها السوق فقط.

وفد كويتي زار جامعات في آذار

المعاني: نتابع سحب اعتماد جامعات أردنية من الكويت وتعليمنا ما زال بالمقدمة

كتب - حاتم العبادي

أثار قرار اعتماد الكويت قائمة جديدة للجامعات العربية المعترف بها لديهم، وتضمنت سحب اعتماد جامعات أردنية رسمية وخاصة، ردود فعل واسعة في الوسط الأكاديمي، ومتابعات حثيثة من قبل الجهات الرسمية الأردنية، على رأسها وزارة التعليم العالي، ليس للاعتراض، وإنما للوقوف على الأسباب، والتعاطي معها، بعيدا عن السعي وراء المكاسب المادية على حساب المستوى التعليمي.

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني انه تم التواصل مع المستشار الثقافي القطري حمد ال محمود، الذي أوضح ان القرار القطري، يتمثل في إعادة توزيع الطلبة القطريين على الجامعات الاردنية، وليس عدم اعتماد الجامعات، موضحا أن هنالك (١٠٠٠) طالب في إحدى الجامعات من أصل (٣٠٠٠) طالب، وان الهدف عدم «تكديس» الطلبة في جامعة واحدة.

وبين ال محمود أنه تم ارسال القرار لوزارة التعليم العالي الاردنية، موضحا فيه الاجراءات، بحسب المعاني، الذي أوضح انه لم يتسلم القرار بعد.

ومنذ صدور قرار وزارة التعليم الكويتية، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اتخذت إجراءات للوقوف على أسباب القرار، وفقا للمعاني، إذ تم مخاطبة وزارة الخارجية لتوجه السفير الاردني هناك لمتابعة القضية مع وزير التعليم الكويتي، رغم أنه لم يكن القرار الأول، في هذا الصدد، إنما كان هناك قرار في ٢٠٠٦ وآخر ٢٠١٨، ولم يقتصر القرار على الجامعات الأردنية، إنما على جامعات عربية أخرى.

الى جانب أن الوزير المعاني وجه دعوة للملحق الثقافي للقاء، لبحث القرار، إلا أن الأخير اعتذر بسبب الانشغال الخميس وكذلك أمس السبت واليوم الاحد، متأملا المعاني أن يكون هناك لقاء غدا الاثنين.

وأوضح المعاني، في تصريح إلى الرأي، أن وفدا من الجانب الكويتي قدم إلى الاردن، وبدون إعلان خلال آذار الماضي من هذا العام، وزار عدداً من الجامعات وليس جميعها.

ولفت الى أن إحدى الجامعات الخاصة تظهر في قائمة، ولاتظهر في الأخرى، وكذلك جامعة رسمية، مما يلقي التساؤل على المعايير المستخدمة وهل هي معيارية.

لم ينكر الدكتور المعاني ضرورة البحث في أسباب القرار، مع إقراره بأن هنالك سلبيات وممارسات من قبل بعض الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كانت موجودة، وتم التعامل معها سواء بقرارات من مجلس التعليم العالي وأخرى تقتضي تعديلات على قانوني التعليم العالي والبحث العلمي، وأخرى على قانون الجامعات، وتم تضمين تلك التعديلات على مشاريع قوانين ستعرض على الدورة الاستثنائية.

في هذا الصدد، لم ينكر المعاني الانجازات التي حققتها مؤسسات التعليم العالي، والتي في أغلبها أنها صنفت ضمن أفضل خمسين جامعة عربية، وفقا لتصنيفات دولية، فالجامعة الأردنية تصنف التاسعة عربيا، وجامعات تحتل المرتبة الحادية عشرة والرابعة عشرة عربيا، مؤكدا أن مستوى التعليم العالي ذا جودة عالية، وأن هناك جهودا مستمرة للارتقاء بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

ولفت الى أن الجامعات الأردنية تطرح تخصصات، غير مطروحة أصلا في جامعات عربية أخرى، وأن دولة الكويت الشقيقة ودولة قطر الشقيقة، ما تزالان تبتعثان طلبة إلى الجامعات الأردنية، مقدرا عدد الطلبة الكويتيين في الأردن بنحو (٤٠٠٠) طالب وطالبة.

ورغم ذلك، فالوزير المعاني، أشر إلى بعض الممارسات التي كانت جامعات تمارسها وتم التعامل معها، منها التعليم خارج الحرم الجامعي لطلبة ماجستير، بناء على ملاحظة إحدى الدول العربية، التي على أساسها تم إصدار قرار بوقف ذلك، موضحا أن جامعات استغلت مكاتب الارتباط لها لغايات التدريس وكقاعات تعليم، رغم أنها غير مهيأة، موضحا أن هذه المكاتب أنشئت عند تأسيس الجامعات، وقبل ثورة الاتصالات ومنصات التواصل الحالية، ما جعل الإبقاء عليها غير مبرر، وهو ما تضمنته مشاريع القوانين المعروضة على مجلس الأمة في دورته الاستثنائية المقبلة.

ومن الممارسات الخاطئة، التي كانت تمارسها جامعات، وليس جميعها، استقطاب طلبة دراسات عليا نهاية الأسبوع، وهو ما تم مخاطبة الجامعات لإلغائه، وكذلك الفصول المكثفة أو المضغوطة، ومنها تقسيم الفصل الصيفي إلى فصلين، وهذا أمر لا يجوز، على حد قول المعاني، الذي أوضح أن مجلس التعليم العالي اتخذ، منذ بداية العام، قرارات بإلغاء الفصل المكثف، والفصليين الصيفيين القصيرين، وطلب من الجامعات عدم التدريس خارج حرمها.

إلى جانب أن جامعات كانت تعادل موادا لطلبة وافدين بأكثر من المواد المطلوب معادلتها، وأخرى كانت تقبل بمعدل أقل من (٥٠٪)، مستغلة الاستثناءات من المعدلات التي كانت تمنح للطلبة الوافدين، والتي تم قوننتها في الفترة الأخيرة، لافتا إلى أن مجلس التعليم العالي يرفض العديد من الطلبات التي تقدم له من طلبة وافدين للحصول على استثناءات لدراسة برامج الماجستير، بسبب حجم الطاقات الاستيعابية للجامعات.

معالجة ممارسات خاطئة بقرارات وبتعديلات مقترحة على القوانين

١٤ جامعة أردنية ضمن أفضل الجامعات العربية ولدينا ٤٤ ألف طالب من ١٠٥ دول

وذكر الوزير المعاني بردود الفعل المحتجة على رفع معدلات القبول في الجامعات الخاصة قبل سنوات من (٥٥٪) الى (٦٠٪)، والذي يهدف إلى تجويد التعليم العالي ومخرجاته.

ولفت الى أن بعض الدول يوجد فيها جامعات خاصة، وترغب بأن يتوجه الطلبة إليها، بدلا من الدراسة خارج بلدها.

وبين أن إصدار قوائم جامعات معتمدة بشكل دوري مطبق في غالبية الدول ومنها الأردن، التي تقوم بشكل دوري بتقييم واقع الجامعات المعترف بها، وفي ضوء التقييم يتم الاستمرار في الاعتماد أووقفه، إلى جانب أنها ومن خلال موقع الوزارة الإلكترونية تستطيع أي جامعة تقديم طلب اعتماد لديها، وبناء على دراسة من قبل لجان مختصة.

وأكد الدكتور المعاني ضرورة تعظيم الاستثمار سواء في التعليم، وكذلك تعظيم الإنجاز المتميز الذي تحقق، من خلال معالجة الشوائب، التي تحدث هنا أو هنالك وبشكل فردي غير ممنهج أو عام، بما يعزز مردود التعليم العالي المتمثل بداية بالسمعة التي وصل إليها من جانب، وتعظيم الاستثمار في الجانب من جهة أخرى.

وتابع أن «تعظيم فوائد ومؤسسات التعليم العالي والمحافظة على المكتسبات، تتطلب تضافر جهود جميع المعنيين، سواء مجلس التعليم العالي، وكذلك رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء»، لافتا الى أن استقلالية الجامعات «يجب أن تكون لها ضوابط بما يضمن عدم حدوث تجاوزات أو ممارسات خاطئة».

ولفت الى ميزات التعليم العالي، والتي منها: مليون خريج اردني وغير اردني، عدد كبير من غير الاردنيين احتلوا مناصب رفيعة في بلادهم مثل ماليزيا وتركيا والعراق والخليج العربي، الى جانب أن حوالي (٤٠٪) من اعضاء الهيئة التدريسية خريجي افضل الجامعات الاميركية و(٣٠٪) خريجي افضل الجامعات البريطانية وغيرها.

اضاف أن اربع عشر جامعة مصنفة ضمن افضل الجامعات العربية وهذا العدد لا يتوفر لكثير من الدول العربية، الى جانب ترتيب لقاءات في الوزارة مع المستشارين العرب والاجانب وكل الملاحظات ارسلت للجامعات.

وبين أن لدينا ٤٤ الف طالب من ١٠٥ دول مختلفة، و«لم تردنا ملاحظات سلبية عن مستوى خريجي الاردن من عرب واجانب عند العمل في بلادهم»، كما أن الاردن استقبل طلبة من قطر في ظروف سياسية معينة.

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أعلنت عن خطة تسويقية للجامعات، أقرها مجلس الوزراء، تستهدف استقطاب زهاء (٣٠) ألف طالب من العرب والأجانب، ليرتفع عددهم من (٤٠,٥) ألف العام الحالي، ليصل الى (٧٠) ألف بحلول عام ٢٠٢٠.

وتهدف الخطة إلى زيادة عدد الطلبة الوافدين بنسبة (١٠٪- ١٥٪) سنويا من إجمالي العدد الحالي، لتصبح نسبة الطلبة الى مجموع الطلبة المسجلين (٢٥٪)، خلال خمس سنوات.

وكلف مجلس الوزراء عددا من الوزارات التعاون مع الوحدة التسويقية في تنفيذ مهامها، إذ شمل التكليف وزارات: الداخلية، الخارجية وشؤون المغتربين، التربية والتعليم، السياحة والآثار، الثقافة، الشباب، بالإضافة إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وجودتها.

واشتملت الخطة التسويقية لاستقطاب الطلبة العرب والأجانب للالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي على تشخيص لواقع الحال من حيث العوامل الجاذبة للدراسة في الأردن، والعوامل المعيقة لاستقطاب الطلبة، إلى جانب خطة تنفيذية مفصلة سواء من حيث الجهة المسؤولة عن التنفيذ والفترات الزمانية.

وتضمنت أيضا الواقع الدولي لاستقطاب الطلبة من الخارج والعوامل الجاذبة للطلبة في الدول الأكثر استقطابا. كما حددت الخطة نوعين من الطرق التسويقية لاستقطاب الطلبة: التقليدية، الإلكترونية.

اجتماع نيابي حكومي لبحث قرار الكويت تقليص اعترافها بالجامعات

عمان - الرأي

قال رئيس لجنة التربية النيابية الدكتور إبراهيم البدور ان اللجنة بصدد عقد اجتماع نيابي حكومي بحضور وزيري الخارجية والتعليم العالي وهيئة الاعتماد للتباحث حول قرار دولة الكويت مؤخرا بتقليص اعترافها بعدد الجامعات الأردنية المعتمدة.

ولفت الدكتور البدور في تصريح صحفي له امس الى ان الاجتماع الذي دعت اليه اللجنة سيتناول جملة من المعطيات والأسباب التي دفعت الى اتخاذ تلك القرارات وصولا لإيجاد تصورات واضحة بهذا الشأن.

وزاد ان اللجنة تسعى من اجتماعها الذي ستعقده مع الجهات ذات العلاقة الى تحديد مواطن الخلل ليتسنى لها معهم وعبر تضافر الجهود الى إيجاد الحلول المناسبة.

وأشار البدور الى ان تلك القرارات التي أصدرتها دولة الكويت لا يقتصر تأثيرها على القطاع التربوي فقط بل على الاقتصاد الوطني، لافتا الى ان هناك قرابة ٣٩ ألف طالب وافد بالأردن ينعكس وجودهم على كافة القطاعات ما يشكلون رافدا مؤثرا يتوجب رعايته والاهتمام به.

جامعة مؤتة : إلغاء اعتمادنا في الكويت إجراء تنظيمي

مؤتة - الرأي

علقت جامعة مؤتة لـ الرَّأيْ على خبر إلغاء الكويت وقطر، اعتمادها إلى جانب مجموعة من الجامعات، هو ما أثار ضجة وردود أفعال واسعة.

واكدت مصادر في الجامعة لـ الرَّأيْ أن القرار لا يعني إلغاء الاعتماد لاعتبارات لها علاقة بجودة التعليم أو مستوى الجامعة الأكاديمي، وإنما وقف القبول المؤقت، لتحقيق توازن في أعداد الطلبة المقبولين في تلك الجامعات، حيث بلغت اعداد الطلبة القطريين في جامعة مؤتة اكثر من ٧٠٠ طالب، والطلبة الكويتيين نحو ٣٠٠ طالب.

واضافت، إن قطر اعادت النظر في توزيع الطلبة بين الجامعات منذ فترة طويلة، وهذا ينطوي على وقف القبول المؤقت في جامعات ومنها مؤتة.

وأكدت أن وقف القبول مؤقت، ولا يقلل من مستوى جامعاتنا التي تحظى بسمعة أكاديمية وبحثية على المستوى المحلي والعالمية، مشيرة إلى أنه لغايات تنظيمية تخص تلك الدول.

حققت التميز في تخصصات طب الأسنان والتمريض

«شنغهاي» يصنف «الأردنية» ضمن أفضل الجامعات العالمية

عمان - الرأي

حققت الجامعة الأردنية ترتيبا عالميا ضمن قائمة أفضل الجامعات في تخصصين من التخصصات التي تطرحها الجامعة بحسب تصنيف «الشنغهاي» العالمي للتخصصات للعام ٢٠١٩.

وبحسب التصنيف الذي يعد أحد أهم وأكثر التصنيفات تأثيرا في العالم، حققت الجامعة الأردنية التميز في تخصصات طب الأسنان والتمريض.

وفي التفاصيل، بيّنت النتائج ظهور «الأردنية» ضمن قائمة أفضل (٢٠٠) جامعة في العالم في تخصص التمريض، حيث حلت في الفئة (١٥١-٢٠٠)، وضمن قائمة أفضل (٣٠٠) جامعة في العالم في تخصص طب الأسنان، حيث حلت الجامعة في الفئة (٢٠١-٣٠٠).

وبيّن مركز الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة، أنّ هذا التصنيف يستند على خمسة معايير هي: عدد البحوث المنشورة للجامعة في التخصص في قاعدة المجلات (Web of Science)، وعدد البحوث العلمية المنشورة للجامعة في المجلات الأكثر تأثيرا في التخصص، ومعدل الاستشهاد بالبحوث المنشورة في التخصص مقارنة بمعدل الاستشهاد العالمي في التخصص المراد تصنيفه، والتعاون الدولي للجامعة في مجال إجراء البحوث العلمية مع باحثين من جامعات عالمية في نفس التخصص، وأخيرا عدد الجوائز العالمية التي حصل عليها الأكاديميون في التخصص المصنف.

وحسب المركز، فإنّ التخصصات الدقيقة التي تم تصنيفها حصلت مؤخرا على اعتماد دولي من جهات عالمية مرموقة، فكلية التمريض حاصلة على الاعتماد العالمي الأميركي من هيئة اعتماد التعليم في التمريض (ACEN) بعد تحقيقها للمعايير الدولية في جودة التعليم، أما كلية طب الأسنان فحاصلة على اعتماد دولي من قبل الجمعية الأوروبية لتعليم طب الأسنان (ADEE).

وأشار المركز، إلى أن ثمانية تخصصات أخرى في الجامعة (الطب، الصيدلة، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الزراعة، علم الحاسوب وأنظمة المعلومات، الأعمال، الكيمياء) حلت مؤخرا ضمن أفضل التخصصات في العالم بحسب تصنيف كيو أس العالمي للعام ٢٠١٩.

يُذكر أن «الأردنية» حققت في تصنيف كيو أس العالمي الأخير على مستوى الجامعات مراكز متقدمة، فقد صنفت في فئة أحسن ٦٠١-٦٥٠ جامعة على مستوى العالم، وفي تصنيف التايمز العالمي للجامعات التي أعمارها بين ٥٠ و ٨٠ عاما صنفت الأردنية ضمن فئة أفضل ١٥١-٢٠٠ جامعة في العالم.

أحمد حمد الحسبان
Ahmad.h.alhusban@gmail.com

التعليم العالي: إشكالية.. أم مشروع أزمة؟

محطتان، تصلحان كمدخل للحديث عن إشكالية التعليم العالي في الأردن، وهي الإشكالية التي تجذرت مع مرور الوقت، وتحولت إلى مشروع أزمة.

الأولى: امتحان التوجيهي، الذي مر هذا العام على شكل احتفالية، عنوانها سهولة الإجراءات، وعدم صعوبة الأسئلة. وهو عنوان جرى التعاطي معه كتسويق للحكومة، ولبعض إجراءاتها، وسط تخوفات من أن يكون ذلك على حساب المضمون.

الثانية: قرار دولة الكويت الشقيقة بوقف اعتماد بعض الجامعات، والمعلومات التي تحدثت عن قرار قطري مشابه.

وبين هاتين المحطتين هناك الكثير مما يقال، وفي المقدمة جدول أعمال الدورة الاستثنائية الذي يتضمن عددا من مشاريع القوانين ومنها مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي، وآخر معدل لقانون الجامعات الأردنية.

كل تلك العناصر تفتح الباب واسعا أمام الإشكالية الرئيسية التي يعاني منها قطاع التعليم العالي ككل. فإضافة إلى ما يعتقد أنه تساهل في مخرجات امتحان الثانوية العامة أملا بتغيير الصورة النمطية للتوجيهي، وتحويل موسم الامتحان إلى فترة ترويج ل» التساهل الحكومي»، هناك تأكيد على عدم استقرار التشريعات الخاصة بالتعليم العالي.

والمدقق في التفاصيل يتوقف عند الكثير من التعديلات التي تطال قوانين الجامعات والتعليم العالي، وبشكل يكاد يكون سنويا. ويترافق ذلك مع كل وزير جديد، في ضوء شمول منصب وزير التعليم العالي بالتعديلات الحكومية بصورة شبه دائمة.

بالطبع نحن نتمسك بفرضية » المستوى الجيد» للجامعات الأردنية، ونفتخر بأن لدينا الكثير من الجامعات التي تستقطب الطلبة من داخل الوطن ومن الدول الشقيقة والصديقة، لكننا في الوقت نفسه نعترف بوجود إشكالية تصر الحكومات المتعاقبة على تجاهلها. وتتمثل بعدم استقرار التشريعات الناظمة للقطاع أولا. وبوجود رغبة حكومية بالحد من رهبة التوجيهي ثانيا. تلك الرغبة نحن معها، ونطالب بها، لكننا نرى أنها يجب أن لا تمس الثوابت الأساسية، والمتعلقة بمستوى مخرجات هذا الامتحان. وبالمستوى العام لكافة مراحل التعليم الالزامي والثانوي.

فكل المآخذ التي سجلت كانت تتعلق بالإجراءات، وأجواء التوتر التي انتجتها تلك الإجـراءات، وبمسائل القبول الجامعي. وتركزت كل المطالبات بان تقوم وزارة التربية بإعادة صياغة تلك الإجراءات، والتأسيس لأجواء مريحة، فيها من السهولة واليسر ما يجعلها أكثر سلاسة. أما في موضوع الامتحان كامتحان فقد كان المطلوب أن يحال الملف برمته إلى فريق من المختصين لإعادة ترتيب الامتحان بما يؤدي إلى ضبط ما هو من خارج الكتاب من أسئلة. وتوجيهه الوجهة التي تميز ما بين الطالب العادي وغيره.

وبانتظار نتائج التوجيهي، وما تسفر عنه إجـراءات بعض الدول الشقيقة بخصوص الجامعات، يفترض أن نكون على استعداد لتقبل الإشكالية المنتظرة. والتعامل معها من خلال استراتيجية وطنية يضعها خبراء ومختصون.

وبعكس ذلك فإن الأمور تسير باتجاه أزمة ندعو الله أن يجنبنا إياها.

احمد الحوراني
Ahmad.h@yu.edu.jo

الجامعات الأردنية إلى أين؟

إنْ صحّ النبأ – الذي لم تؤكده وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – ومحتواه قرار دولة الكويت الشقيقة بالإبقاء على خمس جامعات أردنية كجامعات معتمدة لغايات إرسال مواطنيها للدراسة فيها فإن ذلك يثير الكثير من التساؤلات التي تتطلب الإجابة الفورية عليها من قبل المعنيين بشأن التعليم العالي في الأردن الذي كان ونأمل أن يبقى مشهوداً له محلياً وإقليمياً ودولياً، وأول تلك الأسئلة، هل كانت قناعة دولة الكويت بأن الجامعات الأردنية – التي خرجت من مظلة الاعتماد–لم تعد قادرة على القيام بالمطلوب منها وأنها لا ترتقي لمستوى ثقة العائلات الكويتية لإرسال أبنائها من أجل الحصول على الشهادة الجامعية ولو بمستواها الأول «البكالوريوس»؟.

صحيح أن الجامعات الأردنية لا تعتمد في مخزون طلبتها ومريديها على دولة دون غيرها، إلا أن الأمر جدٌّ خطير إذ ليس هيّناً علينا أن تصبح بعض جامعاتنا طاردة وغير جاذبة للطلبة العرب وهي الجامعات التي كانت مقصد الآلاف من الطلبة العرب والأجانب الذي نالوا علومهم في مختلف الحقول والتخصصات وعادوا لبلدانهم مؤهلين وعلى قدر ثقة الساسة والمسؤولين هناك لدرجة أصبحت فيها إسهاماتهم وبصماتهم واضحة جليّة في مجتمعاتهم إذ لا يمكن لأحد أن يقلل من شأن الكفاءات الوطنية الأردنية في مجالات الطب والهندسة والاقتصاد والعلوم الإنسانية والتي لعبت دوراً هاماً في إسناد جهود التنمية والتحديث في معظم بلدان الوطن العربي خاصة والعالم عامة.

السؤال الثاني الذي يجب أن تتصدى له الجامعات الأردنية والقائمون عليها، هو ماذا لو اتخذت دول اخرى قراراً مشابهاً لقرار الكويت، وترتب عليه إفراغها من طلبة عرب وأجانب كان لهم ولدولهم دور في تعزيز الموقف المالي للجامعات الأردنية التي تعاني الكثير منها من ضائقة مالية بسبب الأرقام المرتفعة لمديونياتها حتى أن بعضها لم يعد قادراً على دفع رواتب العاملين فيها، مما يحتم عليها البحث عن مصادر تمويل لبرامجها ومشاريعها ومختبراتها. وما شابه.

الجامعات الأردنية وبما فيها تلك التي ما زالت محط ثقة المحيط العربي والإقليمي والآسيوي مطالبة بألا تتأخر عن جلسة عصف ذهني وفرد الامور على طاولة البحث والنقاش الصريح لكي تحافظ على ألقها ومكانتها التي كنا وما زلنا نعتز بها وبما وصلت إليه عبر عقود مرّت على تأسيس أول جامعة أردنية طالت بسمعتها الآفاق العربية واقتربت من العالمية وتبعتها جامعات أخرى هي موضع ثقة الطالب العربي والأجنبي على حد سواء.

يتسع الحديث ويتشعب في هذا الصدد، واحد هذه التشعبات على هيئة سؤال وهو ماذا أعدت الجامعات الأردنية وعمادات شؤون الطلبة فيها لمثل هؤلاء الطلبة العرب والأجانب الذين لا بد وأن يكون لهم خصوصية يختلفون فيها عن غيرهم من الطلبة الأردنيين، ليس من باب التمييز إنما من قبيل ضرورة تفهّم اختلاف التنوع الثقافي لديهم مما يدعو لضرورة البحث في سبل إدماجهم في المجتمع الجامعي الذي يتواجدون فيه.

بسرعة

باسم سكجها
basem.sakijha@gmail.com

جامعاتنا وناقوس الخطر!

لسنا بحاجة إلى تقليص اعتمادات كويتية وقطرية لبعض الجامعات الأردنية لنعرف أنّ لدينا مشكلة، فانخفاض مستوى التعليم المدرسي والجامعي عندنا موضوع مطروح للنقاش العام منذ زمن، والشكوى منه عامة، وهكذا فليس ثمّة مفاجأة.

لن نصل إلى درجة جلد ذاتنا، كما فعل الكثيرون، حين كتبوا ما يشبه النعي للواقع التعليمي، ولن نهرب إلى الأمام كما فعل غيرهم حين أرجعوا القرارين الكويتي والقطري لأسباب سياسية، أو كيدية، فما زالت لدينا جامعات معتبرة دولياً، وحتى تلك التي تناولها التقييم فقد خرجّت الآلاف من القيادات الناجحة محلياً وعربياً وعالمياً.

تربطنا بالبلدين علاقات مميّزة، وليس سرّاً أنّ المعلّمين والأساتذة الأردنيين ساهموا بشكل كبير في تأسيس النظم التعليمية هناك، ولا هو سرّ أنّ جامعاتنا خرّجت عشرات الآلاف من الطلبة الخليجيين، وإلى ذلك فقد أصدر السفير الكويتي بياناً ثمّن فيه التعليم الجامعي الأردني، وأكّد أنّ الأربعة آلاف طالب كويتي الموجودين بيننا الآن، سيشهدون تزايداً وليس العكس.

وعلينا الاعتراف بأنّنا بحاجة إلى ثورة بيضاء في هذا المجال، وأن نعتبر تخفيض الاعتماد ناقوس خطر، خصوصاً وأنّ الكتاب يُقرأ من عنوانه فأكثر الجامعات المستثناة من القرار رسمية، في حين أنّ المشمولة كلّها من القطاع الخاص، وهي التي شكّلت في السنوات الأخيرة عنوان النقد على كافة المستويات.

وليس هناك من شكّ في أنّ التجارة وتحقيق الربح هو ما يطغى على استراتيجيات الجامعات الخاصة، وفي المقابل فالجامعات الرسمية تعاني من شحّ قاتل في الموارد المالية، وبين هذا وذاك انحدر مستوى التعليم، ويبقى أنّه على الحكومة أن تعتبر الأمر أولوية اليوم قبل الغد، وأن تقوم بتلك الثورة البيضاء الموعودة، وللحديث بقية.

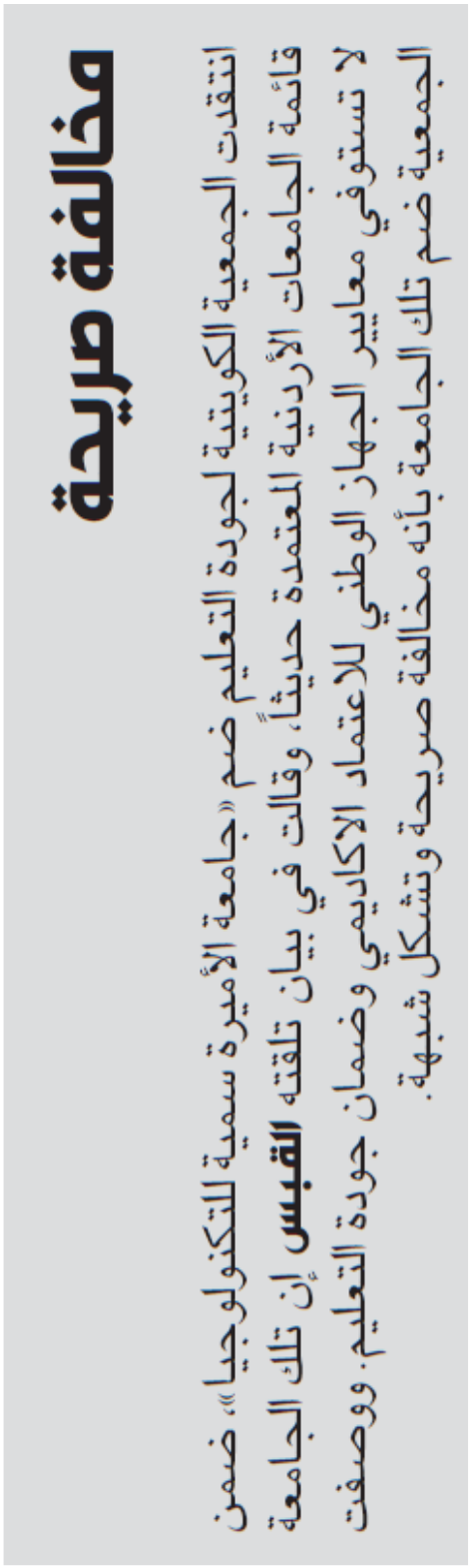

مخالفة صريحة

انتقدت الجمعية الكويتية لجودة التعليم ضم «جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا»، ضمن قائمة الجامعات الأردنية المعتمدة حديثاً، وقالت في بيان تلقته **القبس** إن تلك الجامعة لا تستوفي معايير الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم. ووصفت الجمعية ضم تلك الجامعة بأنه مخالفة صريحة وتشكل شبهة.

تعاون بين «التعليم العالي» و«الاعتماد الأكاديمي»

تحديث مستمر لقوائم الجامعات لاستبعاد الضعيفة

أميرة بن طرف

كشفت مصادر مطلعة ان وزارة التعليم العالي والجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم يعتزمان اتخاذ خطوات متعاونة في سبيل إجراء تحديث دوري ومستمر لقوائم الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية في الخارج، وذلك في ضوء ربط آلي مع المكاتب الثقافية لمد الجهتين بتقارير دورية عن مستوى التعليم في المؤسسات الخارجية كخطوة سابقة لزيارة الوفود الأكاديمية لهذه المؤسسات.

وأشارت المصادر إلى أن الخطوات الأخيرة للجهتين أسفرت عن موجة تغيير في قرارات وتوجهات لضبط دراسة طلبتنا في الخارج، كان آخرها تحديث قوائم الجامعات المعتمدة في كل من مصر والأردن، مؤخرا، بعد الوقوف على جودة التدريس في الجامعات من جهة، وكيفية معاملة الطلبة الكويتيين في هذه الجامعات من جهة أخرى.

دراسة متأنية

وبالرغم من اعتراضات طلابية صدرت مؤخرا على هذه القرارات، فإن مصادر مطلعة أكدت أنها جاءت بعد دراسة متأنية أخذت بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة كافة بمصلحة الطلبة من جهة، وبإجراءات ضبط جودة التعليم من جهة أخرى.

> ربط آلي لتقارير المكاتب الثقافية عن مستوى التعليم

ولفتت المصادر الى ان هذه الاجراءات تأتي متجانسة مع الرغبة في اصلاح التعليم، مبينة انها جاءت بعد زيارات وفود متكررة للجامعات، حيث لمس بعضها عدم تناسب اساليب الدراسة وجودتها مع المعايير التي وضعها الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي.

وبينت ان قرارات تحديث القوائم المعتمدة للجامعات لم تقتصر فقط على جودة التعليم في هذه المؤسسات، بل استبعدت كذلك اي مؤسسة تعليمية كانت تمنح الطلبة الكويتيين اي معاملة خاصة او تسهيلات في الدراسة.

مراجعة دورية

وذكرت المصادر ان الجهاز سيجتمع بشكل دوري، للوقوف على آخر مستجدات تحديث قوائم الجامعات المعتمدة، موضحة ان قيادات التعليم العالي والجهاز وجهت بضرورة عدم ترك قوائم الاعتماد بلا مراجعة لمدة تزيد على عام الى عام ونصف العام، للوقوف على مدى بقاء جودة التعليم في المؤسسات المعتمدة من جهة، ولاستبعاد المتدني منها من جهة أخرى، فضلا عن التحديث لضمان إضافة جامعات متميزة في قوائم الاعتماد، وعدم حرمان الطلبة من الدراسة فيها.

واشارت المصادر الى ان اجراءات الربط الآلي بين وزارة التعليم العالي والمكاتب الثقافية ستتضمن كذلك بنداً متعلقاً بجودة التعليم في المؤسسات التعليمية، التي تقع تحت تغطية كل مكتب ثقافي، على ان تمد المكاتب الثقافية تقارير دورية بمستوى تحقيق مؤسسات التعليم العالي في الدولة المقر، لمعايير الجهاز، لافتة الى ان الاعتماد على زيارة الوفود الأكاديمية لمؤسسة ما سيكون بعد ان تحقق المؤسسة حداً أعلى من المعايير وفقاً لما ترسله المكاتب من تقارير.

مخالفة صريحة

انتقدت الجمعية الكويتية لجودة التعليم ضم «جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا»، ضمن قائمة الجامعات الأردنية المعتمدة حديثاً، وقالت في بيان تلقته **القبس** إن تلك الجامعة لا تستوفي معايير الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم. ووصفت الجمعية ضم تلك الجامعة بأنه مخالفة صريحة وتشكل شبهة.

تفاعل أردني: نعد بتصحيح المسار

لم تقف موجة ضبط جودة التعليم العالي، التي أسفرت مؤخراً عن تحديث قوائم الجامعات المعتمدة في بعض الدول، كان آخرها الاردن، عند المستوى المحلي فحسب، بل دفعت وزير التربية وزير التعليم العالي الاردني، د. وليد المعاني، إلى إطلاق تصريحات يعد فيها بإعادة تصحيح المسار التعليمي وتصويب معاملة الطلاب الوافدين في جامعات بلاده.

ولعل أبرز ما جاء في تصريحات المعاني لموقع سرايا الإخباري الأردني، التشديد على ان هناك توجهاً لإلغاء التدريس في مكاتب الارتباط، ووقف برامج التدريس التي تربط الطالب بدراسة جامعية «يومين في الاسبوع فقط»، والتشديد على اسس قبول الطلبة القادمين الوافدين، وعدم قبول الطلاب الضعاف تعليمياً وأصحاب المعدلات المتدنية، الأمر الذي يمكن اعتباره متماشياً مع توجه التعليم العالي في البلاد، لوقف دراسة «الويكند»، وعدم الاعتداد بأي برنامج دراسي لا يتماشى مع الاسس المتعارف عليها بالتعليم التقليدي خلال أيام الاسبوع الدراسي.

جامعة البتراء
دائرة العلاقات العامة
University of Petra
Department of Public Relations

المعاني: تعديلات قانونية تلغي التدريس خارج الحرم الجامعي وفي مكاتب الارتباط

خبراء: "توطين التعليم" وضعف المستوى وراء قرار قطر والكويت إلغاء اعتماد جامعات أردنية

طلال غنيمات
talal.ghnemat@alghad.jo

عمان - رغم أن خبراء تربويين أرجعوا قراري الكويت وقطر سحب اعتماد بعض الجامعات الأردنية إلى "توجه هاتين الدولتين لتوطين التعليم في جامعاتهما"، إلا أنهم أقروا في الوقت نفسه بأن هناك "ضعفا واضحا في التعليم العالي في الأردن".

وقالوا، في أحاديث منفصلة لـ"الغد"، إنه لطالما تم "التحذير من خطورة انعكاسات السياسات الرسمية على مخرجات التعليم العالي وسمعة الجامعات الأردنية"، مؤكدين ضرورة عدم السماح للطلبة الحائزين على معدل بدرجة مقبول باستكمال تعليمهم العالي، مطالبين بإعادة النظر في شروط القبول وإيقاف أي استثناءات أو تسهيلات.

يذكر أن الكويت قررت قبل يومين، إلغاء اعتماد 15 جامعة أردنية والإبقاء على الاعتراف بـ5 فقط، فيما قررت نظيرتها القطرية، إلغاء اعتماد 7 جامعات أردنية، والإبقاء على الاعتراف بـ6 جامعات فقط. وكانت سلطنة عمان اتخذت قرارا مماثلا قبل نحو عامين. وتعني هذه القرارات وقف تسجيل طلبة الدول التي أصدرتها في الجامعات المعنية.

وتعقيبا على قرار الدولتين، أشار وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور وليد المعاني إلى "وجود أخطاء تسببت بوصول هاتين الدولتين لمثل هذا القرار، أهمها وجود استثناءات في شروط القبول للطلبة والوافدين من ناحية المعدلات والتخصص الذي قبل به"، معتبرا أن الطالب المقبول ضمن تلك الاستثناءات يكون عند تخرجه وعودته إلى بلاده "سفيرا سيئا" للتعليم العالي في الأردن.

وفي نفس الوقت الذي رأى فيه الوزير أن خطوة كل من الكويت وقطر، ثُعبر عن اتجاه واضح لـ"توطين التعليم في جامعات البلدين"، مستشهدا بقرار مماثل اتخذ مع جامعات مصرية، كشف المعاني عن أنه تم إرسال قانون التعليم العالي والبحث العلمي إلى مجلس النواب لإجراء تعديلات عليه خلال الدورة الاستثنائية، التي من المزمع عقدها بـ21 تموز (يوليو) الحالي، مبينا أن من أهم المواد التي سيتم تعديلها، هي: إلغاء التدريس خارج الحرم الجامعي وفي مكاتب الارتباط.

ولفت المعاني إلى وجود 42 ألف طالب وافد في الجامعات الأردنية، أكثرهم من الجنسية الفلسطينية ثم السورية ثم العراقية، فيما يبلغ عدد الطلبة القطريين والكويتيين الذين يدرسون في الأردن نحو 5 آلاف طالب وطالبة.

بدوره، قال رئيس لجنة التربية والتعليم والثقافة النيابية إبراهيم البدور "إننا نواجه مشكلة في التعليم العالي بالأردن، هي اعتماد الدولة الأردنية على موارد مالية من قطاعي التعليم والصحة"، مضيفا "كسلطة تشريعية سنبحث عن أسباب الخلل التي دفعت الكويت وقطر إلى اتخاذ مثل هذه القرارات وما الحلول التي يجب اتخاذها من أجل إعادة الاعتراف بهذه الجامعات".

وأضاف أنه سـ"يتم عقد حوار داخلي مع الحكومة والجامعات لإيجاد حلول سريعة كفيلة بالحفاظ على مستوى التعليم العالي".

من جهته، اتفق رئيس لجنة التربية والتعليم النيابية السابق مصلح الطراونة مع ما ذهب إليه المعاني حول وجود توجه لـ"توطين التعليم بدول الخليج"، قائلا "هناك ضغوطات داخل دول مجلس التعاون الخليجي على حكوماتهم لتوطين التعليم داخل بلادهم بعد إنشاء جامعات خاصة".

وبحسب الطراونة، فإن هناك "مسؤولية مشتركة بين وزارة التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ورئاسات الجامعات الحكومية والخاصة"، مبينا "أن كل جهة من هذه الجهات تتحمل مسؤولية ما حدث، لأن كل جهة تعمل بمعزل عن الجهات الأخرى، ولا يوجد اتفاق بين هذه الأطراف على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم".

طلبة أمام مبنى إحدى الكليات في جامعة العلوم والتكنولوجيا - (أرشيفية)

وقال إن هناك "ضعفا واضحا في التعليم العالي في الأردن، حيث لم يكن التعليم العالي أولوية لدى الحكومات المتعاقبة، خصوصا في آخر 25 عاما".

وأكد الطراونة أن الأردن فيه تشديد على قبول الطلبة الأردنيين بجامعاته، لكن يتم منح تسهيلات واستثناءات في قبول الطلبة الوافدين، لافتا إلى وجود 50 ألف أردني يدرسون في الخارج، حيث أن هؤلاء الطلبة لو تم قبولهم في الجامعات الأردنية لكانت الظروف المالية لتلك الجامعات مريحة ولا تتطلب منح استثناءات وتسهيلات للطلبة الوافدين.

وتابع "أن تطبيق معايير الاعتماد من قبل الهيئة فيه مزاجية تختلف من جامعة لأخرى"، مطالبا أن لا يكون دور الهيئة فقط كمراقب بالموافقة على اعتماد التخصص أو عدم اعتماده، بل يجب أن يكون دورها المساعدة في النهوض بمستوى الجامعات من خلال الخطط والاستراتيجيات.

إلى ذلك، قال أمين عام وزارة التعليم العالي الأسبق الدكتور هاني الضمور إن الدول تراجع قرارات الاعتراف بالجامعات بشكل دوري، مضيفا أن الأردن يقوم بذلك أيضا، لكنه اعتبر أن تخفيض المعايير وتقديم بعض التسهيلات اللوجستية خلال الأعوام الـ10 الأخيرة، "أمور أعطت انطباعا على تراجع التعليم العالي في الأردن".

وشدد على أنه يجب عدم السماح للطلبة الحائزين على معدل مقبول باستكمال تعليمهم العالي، مطالبًا وزارة التعليم العالي بإعادة النظر في شروط القبول وإيقاف أي استثناءات أو تسهيلات.

وأضاف "أن الجامعات الخاصة في الخليج زاد عددها وأصبحت تضغط على حكومات بلادها لإعادة النظر في معايير الاعتراف والتنافس الحاصل في دول الخليج، وأن مفهوم السياحة التعليمية دفع إلى استقطاب طلبة وافدين من خلال تسهيلات ممنوحة بالرغم من تدني مستواهم التعليمي، حيث لا يتم قبولهم في جامعات بلادهم ويأتون إلى الأردن ويحصلون على شهادات جامعية معتمدة".

أما المنسق العام للحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" فاخر دعاس، فقال إن التراجع في نوعية التعليم العالي ومخرجاته وصلت حدًا لا يمكن السكوت عنه، وهو الأمر الذي أقرت به الاستراتيجيتان: الوطنية للتعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.

وأضاف "إلا أن الحكومة لم تضع حلولًا علمية وعملية لحل هذه المشكلة، بل إن سياساتها أسهمت في المزيد من التراجع في مخرجات التعليم العالي، ابتداءً من فتح باب الموازي على مصراعيه، مرورًا برفع رسوم التنافس بشكل غير مباشر، وليس انتهاءً بقانون الجامعات الأردنية الذي حول الجامعات الخاصة إلى شركات تجارية".

ولفت دعاس إلى أنه من الملاحظ أن الجامعات الرسمية التي تم استثناؤها من الاعتماد في كل من الكويت وقطر، هي جامعات الأطراف (مؤتة، الحسين، الطفيلة، آل البيت)، وأن الحملة كانت حذرت سابقًا، من سياسات التعليم العالي تجاه جامعات الأطراف، خصوصا فيما يتعلق بأسس القبول، وخفض معدلات القبول إلى 60 ٪، والسماح لهذه الجامعات بالتدريس في مكاتب الارتباط التابعة لها في عمان.

ودعا إلى إعادة نظر شاملة في منظومة التعليم والتعليم العالي برمتها، ووضع سياسة تعليمية وأكاديمية وطنية بعيدة عن إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، وإعادة النظر بغياب الدعم الحكومي للجامعات الرسمية، وكل التشريعات المتعلقة بالعملية التعليمية.

وأضاف دعاس، إن "الحملة تطالب الحكومة بإعادة النظر بأسس القبول الجامعي، والبرنامج الموازي، وأسس اعتماد الجامعات الرسمية والخاصة، وذلك في إطار منظور وطني شامل يعطي مصلحة الوطن أولًا وأخيرًا بعيدًا عن سطوة المؤسسات المالية الدولية ورأس المال على القرار التعليمي في الأردن".

15. الوفيات

- سهام "جوليا" حلاحل – عبدون
- يوسف مطيع عيسى – شفابدران
- وليد عبدالرحمن يوسف مرعي صوالحة – الزرقاء
- زهدي مسعود حجازي – عرجان
- سونا هلال ابو زهره – خلدا
- يعقوب ميخائيل يعقوب قزاز – الصويفية